

إبراهيم الزركسي برلماني دائرة أكادير وعضو المكتب السياسي للحركة الشعبية: رئيس بلدية أكادير يعتبر مواطننا في أي شكل من أشكال الإغتناء غير المشروع الذي يمكن أن يكون قد حصل

كيف تقيم حصيلة المجلس الجماعي الحالي لأكادير، باعتبارك أحد أعضائه، وخصوصا وأن الولاية الحالية تشرف على نهايتها؟

في البداية أنتهز فرصة هذا الحوار للتعبير عن مساندي المعنوية لجلسة مشاهد في كل ما تعانين من مضايقات وإزعاجات من طرف من ألفوا ثقافة الرأي الواحد والصوت الواحد، وأعود إلى سؤالك المتعلق بحصيلة المجلس البلدي الحالي لأول بانه خلال مدة 5 سنوات تم تحقيق بعض المنجزات، لكن والجميع يعتقد ذلك كان بالإمكان تحقيق إنجازات أكثر وأفضل. فمن الغريب أن المدينة لا تتوفر على أي مخطط تنموي واضح، ومن الأمثلة التي يمكن أن أقدمها في هذا الصدد هو تحويل الشريط السياحي للمدينة إلى منطقة سكنية دون مراعاة الأنوار الاقتصادية لأكادير، كما أن هناك خلا على مستوى الأولويات إذ لا يعقل أن يتم صرف مبلغ يفوق 30 مليار سنتيم على ترميم كورنيش المدينة دون أن تعرف ماهية النتائج المباشرة لهذا المشروع، في الوقت الذي تعاني فيه أحياء المدينة من اختلالات تجهيزية متعددة.. هذه فقط أمثلة قليلة عن نوعية التدبير الذي تعرفه أكادير، إلا أن ما يهمني وأنا بصدد تامة جوابي هو ما نادينا به كمعارضة في بداية تكوين المجلس البلدي بخصوص التصريح بممتلكات مسيري المجلس من المنتخبين، وذلك لتفادي الإغتناء غير المشروع واستغلال النفوذ، إلا أن طلبنا قبول بالفرض من طرف الرئيس، وبذلك اعتبره مساهما ومواطننا في أي شكل من أشكال الإغتناء غير المشروع الذي يمكن أن يكون قد حصل.

في بداية تشكيل مكتب المجلس، اخترت المعارضة رفقة أعضاء فريقك، إلا أن عقدها انفرط، فالتحق عدد منهم بإحدى فرق الأغلبية، بما تفسر هذه الوضعية؟

قبل الحديث عن المعارضة ينبغي الحديث عن قضية أهم هي هل هناك أغلبية أصلا، فالرئيس لا يتوفر على أغلبية إلى درجة أصبحت نتحدث عن أكثر من رئيس للمجلس.. فهناك 3 أو 4 رؤساء، فالذين يتابعون دورات المجلس يعرفون جيدا أن تكوين الأغليات لترميم القرارات من ورائه مساومات وإبزازات متكررة...والغريب أن ما يحدث قبيل الدورات هو قيام عدد من الأعضاء المحسوبين نظريا على ما يسمى بالأغلبية بالتهديد بفتح الملفات وفضح الخروقات، إلا أنه بقدرة قادر يتراجع هؤلاء الأعضاء عن مواقفهم المعارضة سابقا، وأمام هذا العتب يصبح الحديث عن أية معارضة جادة وبنائة شيئا متجاوزا وغير ذي موضوع.

أعود إلى سؤالي السابق، لماذا التحق عدد من فريقك بإحدى فرق الأغلبية؟

مفهوم المعارضة على مستوى المجالس المحلية يختلف عن المعارضة التي تعرفها مؤسسات وطنية من قبيل البرلمان، التي توفر للمجموعات المعارضة وسائل العمل وإمكانات الوصول إلى الملفات بقوة القانون...وهكذا طالبنا في بداية تشكيل المجلس البلدي الحالي بأهمية تمكين فريق المعارضة الذي كان يتكون من 11 عضوا من مكتب خاص ومن آليات تسهيل الولوج إلى المعلومات والمعطيات، وذلك لممارسة المعارضة البناءة التي تشجع المبادرات الجيدة وتتعد الإختلالات والتجاوزات، إلا أن كل ذلك لم يتحقق نظرا لإصرار الرئيس على تعقيب المعارضة واستبعادها بسبب غياب وعي سياسي وثقافي لديه.. أعود إلى سؤالك حول التحاق عدد من أعضاء فريق المعارضة بفريق آخرى لأقول بأن التحال السياسي والحزبي ظاهرة مغربية بامتياز، أعتقد أن من اختار التحال ربما فكر جيدا في حسابات الربح والخسارة، وأضيف بأن الانتخابات الجماعية على الأبواب، وحينها ستظهر التوجهات الحقيقية للذين اختاروا فرقا أخرى، وهل سيحصلون على أماكن مرحة داخل لوائح الأحزاب التي رحلوا إليها.

لماذا كان صوت المعارضة باهتا وضعيفا؟

لست من الذين يمارسون معارضة الصراخ أو المعارضة الفرجوية، المعارضة التي أفضلها هي تلك التي تكون مبنية على دراسات وعلى قراءة بناءة في الملفات، وكذلك على وعي سياسي بأهمية فعل المعارضة في التطور والتنمية، إلا أنه كما قلت سابقا لا تتوفر لتفعيل دور المعارضة الجادة على أية إمكانات من لدن المجلس البلدي إلى درجة أن أخبار البلدية نطالها في الصحافة إسوة ببقية المواطنين...والغريب مرة أخرى هو أن بعض الأعضاء المحسوبين على فرق الأغلبية يمارسون خلال بعض الدورات معارضة خطابية قاسية، وهذا ما ولد خطأ والتباسا لدى المتتبعين.

على ضوء الانسحابات من الفريق الجماعي للحركة الشعبية، كيف ستعمل على تشكيل لائحة قوية لدخول غمار انتخابات 2009 الجماعية بأكادير؟

ماستطيع أن أؤكد أنه هو حرصي الأكيد على أن أترأس لائحة أكادير انسجاما مع الآليات والضوابط الحزبية الجاري بها العمل داخل الحركة الشعبية، وقد يكون من الصعبة بمكان أن تضم هذه اللائحة أي منسحب من الفريق الجماعي المنتخب للحركة، وذلك لفسح المجال لأسماء ظلت وفية للحزب واختياراته...وأعتقد أن المنسحبين قد عبروا عن وجهاتهم الجديدة حين ساندوا مرشحين منافسين خلال انتخابات 2007 الماضية.

هناك متغيرات حزبية وراثة، على ضوءها كيف تنظر إلى الانتخابات الجماعية المقبلة بأكادير؟

الانتخابات الجماعية تكتسي طابعا مهما ضمن الاستحقاقات الوطنية فهي انتخابات القرب بامتياز، لأن المواطن يوليها اهتماما خاصا بسبب ارتباط تدبير الجماعات المحلية بعيشه اليومي، الأهم في الانتخابات الجماعية بأكادير هي أن يتوفر المرشحون على تصور واضح لتدبير المدينة، وعلى مخطط فعال يستجيب لتطلعات التنمية المحلية وفق الإمكانيات المتوفرة، وهنا أنتهز هذه الفرصة لأستأثر عن التقطيع الانتخابي والإداري والذي لا يتناسب مع الرغبة في أن تتوفر على مخطط للحكامة الجيدة لأكادير وهذا ما يعرقل الإقلاع التنموي بالمنطقة، إذ لا يعقل أن يتم تجزئة وتشتيت أكادير إلى عدة جماعات تشترك في كل الخدمات من نقل وتطهير سائل وصلب وميناء ومطار ومجازر وغيرها، فوحدة المدينة بأكادير تفرض نفسها بقوة من أورير شمالا إلى أيت ملول والقلعة جنوبا مروراً بكل الجماعات الأخرى..إن مجرد تغيير الخريطة الإدارية بأكادير سيسرع حركة التنمية بالمدينة، وهذا ينطبق كذلك على التقطيع الجهوي الذي يعرف اختلالات بسبب إلحاق إقليمي وزارات وراكورة بجهتنا علما أن مجالها الحيوي هو جهة مراكش، ونفس الشيء ينطبق على إقليم الصويرة الملحق بجهة مراكش، علما بأن هذا الإقليم ينتهي قبليا وجغرافيا واقتصاديا إلى جهة سوس.

انتخابات 2009 بأكادير ستعرف لأول مرة دخول كل من حزب الامة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية، كيف ترى هذا المستجد؟

الكل يعلم أن العدالة والتنمية حزب مهيكلا ويتوفر على منتخبين يتزايدون في كل محطة انتخابية، وذلك بسبب ممارسته للمعارضة التي توفر للحزب جذبا انتخابيا على عكس التسير الحكومي الذي يفقد للأحزاب فريق الخطاب والافتقار، وهذا ما حصل للإتحاد الاشتراكي حين دخل معترك التدبير الحكومي وقبه الجماعي، ورغم كل ذلك فإن تجربة التدبير الجماعي لدى حزب العدالة والتنمية من خلال نموذجي مكناس ونمارة لم تأت بأي جديد يذكر. وأعتقد أنه ينبغي منح فرصة للتسير لهذا الحزب ليكتشف المواطن الفرق بين خطاب المعارضة وإكراهات التدبير، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتخلص حزب العدالة والتنمية من عزيمته السياسية بممارسته للتسير، كما يجب على الأحزاب التقليدية أن تتواري قليلا عن الأنظار لأن المواطن ذاق درعا بطرق وأساليب اشتغالها وتدبيرها للشأن العام، أما ما يخص حزب الامة والمعاصرة فإن دوره في تكوين قطب سياسي يجمع الأحزاب الليبرالية مهم جدا، وذلك للحد من ظاهرة البلقنة الحزبية ومن ضيائية الشهيد السياسي المغربي...داخل الحركة الشعبية كنا قد انخرطنا منذ مدة في عملية التجميع والاندماج وقد أدينا الثمن غالبا سياسيا وعلى مستوى المقاعد البرلمانية، ورغم ذلك فإن تلك العملية تعتبر على المدى البعيد والمتوسط ضرورية وأساسية لتطوير الفعل السياسي والحزبي الوطني.. وفي هذا الصدد فإن ما قامت به أحزاب الحركة بتدرج ضمن مشروع حزب الامة والمعاصرة الرامي إلى خلق قطب ليبرالي، حيث سيتم تفعيل آليات التحالف في بداية الأمر بين أحزاب الحركة والأحرار والستوري والامة والمعاصرة في أفق الاندماج الكلي في 2012. على مستوى جهة أكادير، الكل يعلم أن رئيس الجهة الوزير عزيز أخنوش عنصر فعال ومؤثر ضمن حزب الامة والمعاصرة، وباعتباره المكلف حزبيا على مستوى الجهة فإن من شأن ذلك أن ينعكس إيجابيا على حضور الحزب بالمنطقة، حيث سيتمكن الحزب من الظفر بأكبر عدد من البلديات والجماعات والغرف المهنية، وكذلك على مستوى المجلس الجهوي إذ من الغالب أن يعود أخنوش للرئاسة مرة أخرى.

كنت قريبا من حركة لكل الديمقراطيين، أين موقعك داخل حزب الامة والمعاصرة؟

كنت داخل حزب الحركة الشعبية من دعاة التحالف والاندماج مع حزب الامة والمعاصرة، كما أن هناك مشاورات ولقاءات مكثفة للتنسيق الانتخابي على مستوى أكادير وجهتها، ولي البقين أن غمار هذه الانتخابات الجماعية سنخوضها جميعا في إطار التنسيق الذي تحدثت عنه سابقا.

هناك من يتحدث عن احتمال عودتك للترشح بجماعة الدراكلة، هل هذا صحيح؟

كنت أتمنى لو أن التقطيع الانتخابي أدمج الدراكلة داخل أكادير باعتبارها امتدادا طبيعيا للمدينة، لكن هذا لم يحدث رغم أهميته، أؤكد من هذا المنبر أنني سأترشح بمدينة أكادير.

العاونين

لست من الذين يمارسون معارضة الصراخ أو المعارضة الفرجوية، المعارضة التي أفضلها هي تلك التي تكون مبنية على دراسات وعلى قراءة بناءة في الملفات

رئيس الجهة الوزير عزيز أخنوش عنصر فعال ومؤثر ضمن حزب الامة والمعاصرة، وباعتباره المكلف حزبيا على مستوى الجهة فإن من شأن ذلك أن ينعكس إيجابيا على حضور الحزب بالمنطقة

أؤكد من هذا المنبر أنني سأترشح بمدينة أكادير

